توظيف مكونات الرقابة الداخلية لتعزيز جودة التدقيق الخارجي
بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة

مرتضى محمد شاني الحسيني ابراهيم عبد موسى السعبري

جامعة الفرات الاوسط التقنية – الكلية التقنية الادارية/كوفة

mmsh199053@gmail.com

الخلاصة

تلعب الرقابة الداخلية دوراً كبيراً في الوحدات الاقتصادية كافة ومن ضمنها المصارف العراقية الخاصة في تحقيق اهداف الوحدات الاقتصادية اذ اصبحت الرقابة الداخلية مجموعة من المكونات المترابطة تضعها الادارة العليا, ويعتمد المدقق الخارجي في تحديد حجم الادلة وكمية الاختبارات على قوة نظام الرقابة الداخلية كما جاء في تقرير لجنة Coso (اللجنة الراعية للمنظمات) لمكونات الرقابة الداخلية على انها مقاييس يمكن على اساسها تقييم فعالية الرقابة الداخلية.

وكذلك التحديات الكبيرة التي اصبحت تواجه العالم اليوم في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وازدياد المنافسة العالمية هذا من جهة ومن جهة اخرى الفضائح المالية التي هزت الشركات وارعبت اسواق المال في الولايات المتحدة الامريكية اذ تخطت في اثارها حدود اسواق المال الامريكية لتصيب اسواق المال في شتى انحاء العالم, كلها ادت الى زيادة اهتمام الدول بموضوع الجودة ووضعه في سلم اولوياتها من خلال تطوير مؤسساتها والارتقاء بأدائها العام وتحسين استخدام مواردها, وجودة التدقيق بشكل مختصر تعني التزام المدقق بقواعد وآداب السلوك المهني والمحافظة على نزاهته وحياده, والبحث يتناول مدى مساهمة مكونات الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية, مكونات الرقابة الداخلية, جودة التدقيق الخارجي, العوامل والمخاطر المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي

Abstract

Internal control plays a big role in the economic entities of all including private Iraqi banks, for their importance in achieving the goals of economic entities as internal control has become a set of interrelated components set by the top management, and depends external auditors in determining the volume of the evidence and quantity of tests on the strength of the internal control system as stated in Coso Committee Report of the components of internal control as measurements on which to base evaluate the effectiveness of internal controls .

And the great challenges that have become facing the world today in the light of the economic, political and social developments in the world and the increased competition this of and on the other side the financial scandals that have rocked companies and terrorized capital markets in the United States as it exceeded the effects limits of the US capital markets to infect financial markets around the world , All led to increased interest by States in the subject of quality and place in the hierarchy of priorities through the development of its institutions and improve public performance and better use of resources, and that the audit briefly quality means the auditor's commitment to the rules of professional behavior and ethics and to maintain the integrity and impartiality, And that the research deals the contribution of the internal control components in achieving external audit quality.

Key words: Internal control, Internal control components, Internal control quality, Factors and risks influence internal audit quality

المقدمة

تم اتخاذ العديد من الاجراءات والقوانين لتعزيز البناء التنظيمي للوحدات الاقتصادية والحد من وقوع الازمات المالية, منها استحداث مفاهيم جديدة في الرقابة الداخلية لدعم الدور الرقابي والاشرافي لتحسين الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية وإعطاء موثوقية لأصحاب المصالح عن وضع تلك الوحدة وجودة التقارير المالية, يعد موضوع الرقابة الداخلية من المواضيع الحيوية بالنسبة للمدقق الخارجي لأنه يسعى من خلال تقويمه لها الى الوقوف على مدى امكانية الاعتماد عليها, وشهد مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً تدريجياً تماشياً مع التطورات

السريعة والمتلاحقة في الحياة الاقتصادية فأصبحت مجموعة من المكونات المترابطة التي تضعها الادارة العليا لضمان تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية إذ المدقق الخارجي يعتمد في اختيار حجم العينة وكمية الاختبارات على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية وان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يعد نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المدقق الخارجي فكلما كان نظام الرقابة قوياً ومتماسكاً كلما زادت جودة التدقيق الخارجي وكذلك زيادة الكفاءة والفاعلية للمدقق.

ولغرض تحقيق ما يتطلبه البحث فقد تم تقسيمه على اربعة مباحث وكما يأتي:

فالمبحث الاول يتناول منهجية البحث ودراسات سابقة, اما المبحث الثاني فيتكون من مدخل في نظام الرقابة الداخلية وبالتركيز على مكوناتها وكذلك اساسيات جودة التدقيق الخارجي والعوامل والمخاطر المؤثرة عليها, اما المبحث الثالث فيتضمن توظيف مكونات الرقابة الداخلية على عينة البحث لتحقيق جودة التدقيق الخارجي اذ يحتوي على نبذة مختصرة عن المصارف العراقية الخاصة عينة البحث وعرض وتحليل ومناقشة النتائج. اما المبحث الرابع فهو يتضمن اهم الاستنتاجات و التوصيات بناءاً على النتائج التي توصل اليها الباحث في هذا البحث.

المبحث الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة

1-1 منهجية البحث:

1-1-1 مشكلة البحث:

ان الرقابة الداخلية هي العمود الفقري والعين الساهرة للوحدة الاقتصادية لذلك يتطلب من المدقق الخارجي تحليل اهمية مكوناتها وبذل العناية المهنية في العمل للوصول الى اعلى جودة للتدقيق في الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق . لذلك فأن مشكلة البحث تكمن بالتساؤل الاتي:

ما مدى مساهمة مكونات الرقابة الداخلية في تحقيق جودة التدقيق الخارجي ؟

1-1-2 أهمية البحث:

ان زيادة المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات القوانين لبلدان متعددة وصعوبة التدقيق التفصيلي من قبل المدقق الخارجي بسبب زيادة الكلفة مما ادى الى وجود اقسام للرقابة الداخلية وان الرقابة الداخلية ليست كما يعتقد الكثير من المهنيين انها وضعت لأجل منع الغش من قبل الموظفين , على الرغم من ان هذا الغرض هو جزء من اغراض الرقابة الداخلية لذلك يقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية دراسة وتقويم مكونات نظام الرقابة الداخلية وامكانية توظيفها للوصول الى تدقيق جيد يرضي كافة الاطراف المعنية بعملية التدقيق ولتحقيق جودة العملية التدقيقية.

1-1-3 اهداف البحث:

يهدف البحث الى :

1- الوقوف على درجة الكافية من الاستيعاب بالنسبة للمدقق الخارجي لكل من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية الا وهي (بيئة الرقابة ,تقييم المخاطر, أنشطة الرقابة ,نظام المعلومات والاتصال , والمتابعة) التي تعد مقياسا يمكن على اساسها تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وامكانية توظيفها لتعزيز جودة التدقيق الخارجي

2- التعرف على جودة التدقيق الخارجي والعوامل والمخاطر المؤثرة عليها وكذلك الوسائل المستخدمة في تحسينها.

1-1-4 فرضيات البحث:

من خلال مشكلة واهمية واهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات الاتية :

الفرضية الرئيسية الاولى:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية وحجم العينة التدقيقية وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة وحجم العينة التدقيقية.
2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر وحجم العينة التدقيقية.
3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة وحجم العينة التدقيقية.
4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال وحجم العينة التدقيقية.
5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة وحجم العينة التدقيقية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية وتكاليف التدقيق الخارجي وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة وتكاليف التدقيق.
2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر وتكاليف التدقيق.
3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة وتكاليف التدقيق.
4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال وتكاليف التدقيق.
5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة وتكاليف التدقيق.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الاتية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة ومخاطر التدقيق.
2- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر ومخاطر التدقيق.
3- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة ومخاطر التدقيق.
4- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال ومخاطر التدقيق.
5- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة ومخاطر التدقيق.

1-1-5 مصادر الحصول على البيانات:

تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة للبحث في جانبين رئيسيين هما:

1- **الجانب النظري:** فقد اعتمد الباحث على المصادر العربية والاجنبية وبضمنها الرسائل والاطاريح السابقة.
2- **الجانب التطبيقي** : فقد تم الاعتماد على دراسة مكونات الرقابة الداخلية في المصارف العراقية الخاصة عينة البحث ومدى تأثيرها على جودة التدقيق الخارجي من خلال استمارة استبيان اعدت لهذا الغرض.

2-1 دراسات سابقة:

ويمكن استعراض اهم الدراسات السابقة بالجدول (1)

جدول (1)

دراسات سابقة

ت	عنوان الدراسة	البلد	مضمون الدراسة
الدراسات العربية			
1	دراسة شهيد2014 تقويم وتطوير نظام الرقابة الداخلية على وفق إطار Coso	العراق	تكمن مشكلة البحث في انخفاض كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية وذلك نتيجة لعدم تحديد المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية وتهدف الدراسة إلى رفع فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية من خلال توفير أسلوب التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية في الوحدات الاقتصادية وبيان ماله من مزايا لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه تلك الوحدات وفق إطار عمل (COSO)وتوصلت الدراسة الى ان مستلزمات تطبيق مكونات نظام الرقابة الداخلية متوفرة من خلال الأنظمة والقوانين والتعليمات اذ بالإمكان تشكيل لجنة تدقيق من لديهم إلمام ومعرفة بأنشطة الوحدة .
2	دراسة الزهيري2014 اثر التخصص المهني لمراقب الحسابات في تقدير المخاطر وتحسين جودة التدقيق	العراق	وتتمثل مشكلة البحث بقيام عدد كبير من المدققين بتدقيق شركات من قطاعات عمل مختلفة ذات خصوصية عالية في انشطتها دون ان يكون لديهم المعرفة والخبرة الكافية بطبيعة مخاطر الاعمال التي تواجهها مما يؤدي الى ارتفاع مخاطر التدقيق وهو ما ينعكس سلباً في جودة عملية التدقيق وسلامة الرأي المهني للمدقق. وقد توصلت الدراسة الى انه توجد معرفة وخبرات متراكمة نتيجة المدد الزمنية الطويلة التي يقضيها المدقق في تدقيق نشاط عمل معين ولكن لا يوجد هناك مدققين متخصصين في قطاع معين وانما يقومون بتدقيق جميع القطاعات
الدراسات الاجنبية			
1	دراسة (INTOSAI , 2004) "Guidelines for Internal control 2004 , Standards for the public sector of the INTOSAI 2004"	كندا	وتهدف هذه الدراسة إلى توفير إرشادات و معايير ، لتكون أطارا واسعاً داخل وحدات القطاع العام لغرض تحديث الرقابة الداخلية والمساهمة في تكوين فهم عام للرقابة الداخلية ، أكدت هذه الدراسة على الجانب الأخلاقي وأهمية تحقيق العدالة والسلوك الأخلاقي ، فضلاً عن إجراءات الحماية وكشف التزوير والرشوة في القطاع العام والتي أصبح التأكيد عليها أكثر مما كان عليها في بداية التسعينات وحسب التقديرات العامة لموظفي الدولة .

2	دراسة Chadegani,2011 "quality audit on diesof stu Review"	امريكا	تستعرض هذه الدراسة اغلب الدراسات التجريبية على مدى العقود الماضية من جميع انحاء العالم من اجل تقييم ما فعله الباحثون حول قضية جودة التدقيق وتوصلت الى ان جودة التدقيق مفهوم لديه تعريفات مختلفة, واستند الباحثين الى وسائل مختلفة من اجل ضمان جودة التدقيق مثل حجم مكتب التدقيق, اجور المدقق, عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق, الشهرة
3	دراسة Hussein& MohdHanefah 2013 "Overview Of Surrogates to Measure Audit Quality"	ايران	هذه الدراسة توصلت الى انه لم يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي ان تقاس جودة التدقيق بها ووفقاً للجنة بازل (2008), لا توجد اداة لقياس جودة التدقيق الخارجي, ولكن هناك جهود حديثة لقياس جودة التدقيق تبنت طريقتين هما الطريقة المباشرة اذ تعتمد على علاقة جودة التدقيق بعوامل تتلازم معها مثل الدعاوي القضائية واتعاب المدقق الخارجي, والطريقة غير المباشرة التي تعتمد على احتمال اكتشاف التحريفات الجوهرية والابلاغ عنها وكذلك قياس مدى التزام المدقق الخارجي بمعايير التدقيق, واستنتجت هذه الدراسة ان الطريقة غير المباشرة افضل طريقة لقياس جودة التدقيق الخارجي.

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

3-1 موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

بعد ما تم الاطلاع على الدراسات والبحوث الاجنبية والعربية السابقة لكل من الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي, فيما يتعلق بالرقابة الداخلية فقد ركزت اغلبها على تطوير وتقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق اطار Coso والارشادات والمعايير الخاصة بالرقابة الداخلية واهمية التدقيق الداخلي.

اما الدراسات الخاصة بجودة التدقيق الخارجي فقد تناولت جودة التدقيق و التخصص المهني للمدقق لتحسين جودة التدقيق الخارجي وكثير من الدراسات الاجنبية والعربية التي حاولت الوصول الى قياس جودة التدقيق لكنها لم تتوصل الى وسيلة قياس متفق عليها لان بعض الدراسات ترى ان مخاطر التدقيق هي وسيلة لقياس جودة التدقيق والبعض الاخر يرى ان هناك وسائل مختلفة لقياس جودة التدقيق مثل حجم مكتب التدقيق, اجور المدقق, عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق.

اما خصوصية هذا البحث فهو يختلف عن الدراسات السابقة اذ يربط بين مكونات الرقابة الداخلية وجودة التدقيق الخارجي اي امكانية توظيف تلك المكونات لتعزيز جودة التدقيق.

المبحث الثاني: الجانب النظري لمتغيرات البحث:

2-1 : مدخل في نظام الرقابة الداخلية

2-1-1 :تطور الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة نتيجة للعديد من الاسباب لعل اهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية , وانفصال الملكية عن الادارة و زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة .وفي بادئ الامر كانت لا توجد اهمية كبيرة بأنظمة الرقابة الداخلية نظراً لعدم وجود فصل بين الملكية والادارة , اذ كانت هناك رقابة المالك او ما يعرف بالرقابة الشخصية وكان المالك يقوم بنفسة بالرقابة على انشطة المشروع . وبعد ذلك كان مفهوم الرقابة Control يستخدم كمرادف للضبط الداخلي Internal Check والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الرقابة التلقائية للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص اخر بصورة تلقائية بتدقيق العمل الذي يقوم به شخص اخر او عن طريق تقسيم العمل بين اكثر من شخص في الوحدة الاقتصادية بطريقة سليمة وكمثال على ذلك عدم جعل اي شخص مسؤول عن عملية بالكامل على اساس ان اشتراك اكثر من شخص في عملية معينة يؤدي الى سهولة اكتشاف اي خطأ ,كما ان تناوب العاملين على عمل معين يؤدي الى اكتشاف اي اخطاء وكذلك تجنب استمرار حدوث الاخطاء .(سرايا واخرون, 2013: 12-13).

2-1-2 مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها

2-1-2-1 مفهوم الرقابة الداخلية

عرف معيار التدقيق الدولي رقم (400) (ISA NO. 400) الفقرة الثامنة الرقابة الداخلية : (بأنها كافة السياسات والاجراءات التي تتبناها ادارة الوحدة الاقتصادية لمساعدتها قدر الامكان في الوصول الى هدف الادارة وهو ادارة العمل بشكل منظم وكفوء , والمتضمنة الالتزام بسياسات الادارة وحماية الاصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية واعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب).

والرقابة الداخلية تعد جزءاً لا يتجزأ من نظام حوكمة الوحدة الاقتصادية وإدارة المخاطر، الذي تعرفه وتؤثر فيه وتتابعه الهيئة الإدارية بالوحدة الاقتصادية والإدارة والأفراد الآخرون، حتى يمكن الاستفادة من الفرص المتاحة لها والتعامل مع التحديات التي تواجهها، بما يتسق مع استراتيجية إدارة المخاطر وسياسات الرقابة الداخلية التي تضعها الهيئة الإدارية، من أجل تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. (دليل الممارسات الجيدة الدولية, 2013: 31).

وتأسيساً على التعريف الذي استخدم بواسطة اللجنة الراعية للمنظمات Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission(COSO)المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA):(بأنها الاجراءات المطبقة من قبل مجلس الادارة والادارة ومن تحت مسؤولياتهم من اجل توفير ضمانة معقولة بأن الاهداف الرقابية متحققة).(الدوغجي والخيرو,2012: 405).

2-1-2-2 أهداف الرقابة الداخلية

إن لكل نظام في الكون هدفاً أو مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، وللرقابة الداخلية أهداف يمكن اشتقاقها من التعريفات المذكورة سابقا وعلى وجه الخصوص التعريف الذي أورده (AICPA) إذ أن هذا التعريف يبرز الجوانب المختلفة لمفهوم الرقابة الداخلية بشكل واضح وشامل، وتشمل أهداف الرقابة الداخلية الآتي :- (Turner&Weickgenannt,2009: 90)

1- **حماية أصول الوحدة الاقتصادية :** مثلاً تخصيص اماكن مقفلة للمخازن واستخدام وسائل حديثة لفتح وقفل تلك المخازن , واستخدام الخزائن الرقمية والتأمين ضد المخاطر والسرقة والاختلاس والكوارث.

2- **التحقق من صحة البيانات والتقارير المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها:** اي الاعتماد على صحة تسجيل العمليات وتشغيلها ويتطلب ذلك تقسيم العمل وتدقيق كل عملية من الناحية المستندية او من ناحية التسجيل , ويتطلب وجود ادارة مستقلة للتدقيق الداخلي تلعب دورا كبيرا في هذا الشأن. (سرايا واخرون, 2013: 15).

3- **رفع مستوى الكفاية الانتاجية :** من خلال الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد وتجنب نواحي الاسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة اي تحقيق الاهداف المطلوبة بأقل التكاليف.(الافندي, 2006: 55).

4- **التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة :** يقوم نظام الرقابة الداخلية بوضع السياسات والاجراءات للوحدة الاقتصادية بقصد تشجيع العاملين على الالتزام بها. (سرايا واخرون, 2013: 14).

ولتحقيق هذه الاهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية الى اربعة انواع وهي الاتي:

أ- **الرقابة الادارية Administrative Control :**

عرف المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الرقابة الادارية على انها الخطة التنظيمية والاجراءات , الوثائق , السجلات المتعلقة بعمليات أتخاذ القرارات والتي تقود الى الترخيص الاداري للعمليات وهذا الترخيص يكون وظيفة ادارية ترتبط على نحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية.(الذهبي,2007: 23-24).

ب- **الرقابة المحاسبية Accounting Control :**

تمثل الخطة التنظيمية وكافة الاجراءات الهادفة الى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها والوقوف على سلامة المعالجة المحاسبية.(الشحنة,2015: 205).

ت- **الضبط الداخلي: Internal Check**

هو كل الطرق والوسائل المرتبطة بضبط ورقابة العمليات بطريقة تلقائية مستمرة ,وذلك بتدقيق عمل كل موظف بواسطة موظف اخر لضمان حسن سير العمل ومنع حدوث اخطاء او تلاعب بالأصول والحسابات.(جربوع,2008: 126).

ث- **التدقيق الداخلي : internal audit**

عرف معهد المدققين الامريكي (IIA) التدقيق الداخلي بأنه:(نشاط مستقل وموضوعي وتوكيدي واستشاري صمم من اجل اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحسين عملياتها ويساعد الوحدة الاقتصادية على تحقيق اهدافها من خلال الالتزام بمنهج نظامي منضبط لتقييم وتحسين فاعلية كل من ادارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي).(الياور,2014: 52).

2-1-3المقومات الاساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة

المقومات الاساسية للرقابة الداخلية هي مجموعة القواعد العامة التي ينبغي توافرها كحد ادنى لقيام نظام سليم وفعال للرقابة, وعلى الرغم من انه لا يمكن وضع نظام مثالي للرقابة الداخلية على اختلاف انواعها بسبب الظروف الخاصة بكل وحدة والتي قد تختلف عن غيرها من الوحدات. الا ان هناك مجموعة من القواعد العامة

الاساسية التي يمكن اعتبارها(مقومات اساسية) ينبني عليها اي نظام سليم للرقابة الداخلية, ويمكن تطبيقها في كافة الوحدات الاقتصادية ويمكن تلخيصها بالاتي: (فتاح, و محمد,2012: 240).

1- هيكل تنظيم اداري.
2- نظام محاسبي.
3- الاجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات.
4- اختيار الموظفين الاكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة .
5- نظام دقيق لمراقبة الاداء.
6- استخدام كافة الوسائل الالية.

2-1-4 مسؤولية الادارة عن وضع نظام الرقابة الداخلية

ان اقامة وتأسيس نظام الرقابة الداخلية القوي الفعال والمحافظة عليه هو من مسؤولية ادارة الوحدة الاقتصادية, ويجب ان يخضع نظام الرقابة الداخلية للإشراف المستمر من جانب الادارة للتأكد من تنفيذه كما هو موضوع ولتعديله بما يتناسب مع التغير في الظروف.(جربوع,2008: 122).

2-1-5 مسؤولية المدقق الخارجي عن الرقابة الداخلية

ان مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق اعطى رأيه في موقف المدقق الخارجي من الرقابة الداخلية من خلال الدليل رقم(3) الصادر في عام 1999بعنوان(المعايير الاساسية للتدقيق), وفي الفقرة الخاصة بمعايير العمل الميداني كالاتي:

(تعد الادارة هي المسؤولة عن وضع انظمة الرقابة الداخلية التي ينبغي ان تتضمن اجراءات الضبط الداخلي المناسبة لحجم وطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية, ولكن لا يعفي ذلك المدقق من تقييم تلك الاجراءات, والاقتناع بملاءمتها وكفايتها, لأنها ستسهل وتساعد المدقق الخارجي في تكوين قناعته ورأيه الفني المطلوب منه).(السعبري واخرون:2014: 91-92).

وتتضح العلاقة بين المدقق الخارجي والرقابة الداخلية من خلال المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق الخارجي فيما يخص الرقابة الداخلية, اذ انه ملزم بفهم وتقييم عمليات الادارة الخاصة بتقييم فعالية الرقابة الداخلية في اعداد التقارير المالية.(المدهون,2014: 76).

2-2 مكونات الرقابة الداخلية

مفهوم الرقابة الداخلية يتضمن اموراً ابعد بكثير من الامور المرتبطة مباشرة في النظام المحاسبي. وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة مكونات رئيسة تصممها وتنفذها الادارة لتوفير تأكيد ملائم على تحقيق اهداف الرقابة ويؤكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في معيار التدقيق الدولي (315) الى ان تقسيم الرقابة الداخلية الى خمسة مكونات يوفر اطاراً مفيداً للمدققين لاعتبار كيف يمكن ان تؤثر مختلف نواحي الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية على التدقيق. (Arens,et.al,2014: 293).

وفيما يأتي تفصيل لهذه المكونات:

2-2-1-1 بيئة الرقابة Control Environment:

عند تقييم تصميم بيئة الرقابة وكيف تم ادخالها في عمليات الوحدة الاقتصادية على المدقق الخارجي فضلاً عن الحصول على فهم لبيئة الرقابة, الاخذ بعين الاعتبار ما يأتي :

1- **الالتزام بالكفاءة:**

يتعين على المديرين والموظفين الاحتفاظ بمستوى من الكفاءة يسمح لهم فهم اهمية تطبيق وتطوير الرقابة الداخلية والمحافظة عليها سعياً الى تحقيق الاهداف العامة للرقابة الداخلية واهداف الوحدة الاقتصادية. (INTOSAI,2004: 13).

2- **نزاهة الادارة والقيم الاخلاقية:**

يتم التعرف على نزاهة الادارة والقيم الاخلاقية لها من خلال وجود لائحة للسلوك تركز على النزاهة والقيم الاخلاقية, مع التحقق من اتباع هذه اللائحة سواء كانت مكتوبة او في صورة خطاب ترسله الادارة للعاملين بالوحدة الاقتصادية بصفة دورية .

3- **دور ومشاركة مجلس الادارة او لجنة التدقيق :**

هي لجنة متكونة من اثنين الى سبعة اعضاء مجلس ادارة خارجيين ,ولا دخل لهم بالسياسات التنفيذية ومستقلون عن الادارة وهم واسطة بين المدقق الخارجي والداخلي والادارة العليا وهذه اللجنة تعطي المدقق الداخلي الاستقلالية المطلوبة وكذلك تقوي استقلالية المدقق الخارجي (التميمي,2006: 86)

4- **فلسفة الادارة ونمطها التشغيلي :**

تشمل سلسلة واسعة من الخصائص ,اذ تشمل اسلوب الادارة في تلقي ومتابعة المخاطر ,ومواقف واجراءات الادارة بشأن اعداد التقارير المالية وموقف الادارة تجاه معالجة المعلومات والمهام المحاسبية .

5- **الهيكل التنظيمي :**

يوفر الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية الاطار الكلي الذي يتم من خلاله تخطيط وتنفيذ ومراقبة وتدقيق انشطتها لتحقيق الاهداف الواسعة للوحدة الاقتصادية ويتضمن اقامة هيكل تنظيمي للنواحي الرئيسية و الصلاحيات والمسؤوليات والخطوط المناسبة لإعداد التقارير .(جمعة,199:2009).

6- منح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات :

تعد هذه العملية من الامور المهمة في الوحدة الاقتصادية التي يعمل بها عدد كبير من الافراد إذ من خلال ذلك التحديد يتم مساءلة كل شخص عن اداء الاعمال والمهام الموكلة اليه, فالتحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات يحفز الافراد على بذل العناية في اداء اعمالهم وزيادة الكفاءة.(الجاوي ,7:2006)

7- **سياسات وممارسات الافراد والموارد البشرية :**

تتضمن تلك السياسات والممارسات طريقة توظيف العاملين وتدريبهم والتقييم المستمر لهم, وكذلك تحديد كيفية تحديد مرتباتهم وكيفية ترقيتهم وتوقيع الجزاءات عليهم.(سرايا واخرون ,26:2013).

وان وجود بيئة الرقابة القوية تؤدي الى فعالية بقية مكونات نظام الرقابة الداخلية , لذا تعد بيئة الرقابة اهم مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية , ومن اهم الجوانب في بيئة الرقابة هي توجيهات وتصرفات الادارة اذ انه اذا كانت الادارة لا تطبق السياسات والاجراءات فإن هذا يؤثر بصورة فعالة على تخفيف المخاطر ومن ثم تقيم مخاطر بيئة الرقابة بشكل مرتفع .(العجمي,2013: 13).

2-2-1-2 تقييم المخاطر risk assessment :

ان كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من بيئة الرقابة وحتى المتابعة ينبغي ان تخضع الى تقييم المخاطر التي تتضمنها.(احمد,2010: 28).

ويمكن للإدارة اصدار الخطط او البرامج او الاجراءات لتناول مخاطر معينة ,او قد تقرر قبول مخاطرة بسبب التكلفة او اعتبارات اخرى. يمكن ان تنشأ المخاطر او تتغير بسبب ظروف مثل ما يأتي : (جمعة,200:2009).

أ- تغيرات في البيئة التشغيلية.

ب- نظم المعلومات الجديدة او المجددة

ت- الموظفين الجدد

ث- النمو السريع

ج- التكنولوجيا الجديدة

ان تقييم ادارة الوحدة الاقتصادية للمخاطر يختلف عما يقوم به المدقق اذ يهدف تقويم الادارة للمخاطر في تحديد وتحليل وادارة المخاطر ومعرفة المخاطر المهمة منها ومدى احتمالية تكرارها وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها (Thomas,2007: 14).

بينما يقوم المدقق الخارجي بتقويم المخاطر لتقييم مدى احتمالية وجود اخطاء جوهرية في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية من اجل تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بشكل ملائم.(العرموطي,2013: 16).

2-2-1-3 انشطة الرقابة Control Activities:

تتمثل انشطة الرقابة في السياسات والاجراءات فضلاً عن تلك السياسات والاجراءات الخاصة بالمكونات الاربعة الاخرى التي تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية , للتعرف على الاخطار عند تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية , ويوجد العديد من الانشطة الرقابية في اي وحدة اقتصادية , وتصنف تلك الانشطة الى خمسة انواع وهي :

أ- **الفصل الملائم بين الواجبات:** وذلك لمنع التحريفات المتعمدة وغير المتعمدة وتوجد اربعة مؤشرات عامة للفصل بين الواجبات وينبغي ان يهتم بها المدقق الخارجي وهي:(ارنز واخرون,2013: 479-480).

1- الفصل بين حيازة الاصول والمحاسبة عنها

2- الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية عن حيازة ما يرتبط بها من اصول

3- الفصل بين مسؤولية التشغيل ومسؤولية امساك الدفاتر

4- الفصل بين واجبات تكنولوجيا المعلومات واقسام المستخدم

ب- **الرقابة الفعلية على الاصول والدفاتر:** تتضمن الرقابة والمحافظة على اصول الوحدة الاقتصادية واتخاذ الاجراءات المناسبة للمحافظة عليها كالقيام بالجرد الدوري للمخزون ، وكذلك المحافظة على اجهزة الحاسوب والملفات الموجودة وتحديد الصلاحيات الواضحة للوصول اليها.(عبد الله,2010: 36).

ت- **الضبط المستقل للأداء:** ويشمل تدقيق وتحليل الاداء الفعلي مقابل الموازنات والتوقعات واداء الفترات السابقة ومختلف مجموعات البيانات ذات العلاقة -التشغيلية والمالية- مقابل بعضها مع تحليلات للعلاقات واجراءات استقصائية وتصحيحية , ومقارنة البيانات الداخلية مع الموارد الخارجية للمعلومات , وتدقيق الاداء الوظيفي او اداء النشاط.(جمعة ,2009: 203-204).

ث- **معالجة المعلومات** :هي اجراءات رقابية للتأكد من الدقة الحسابية ودقة التسجيل وكذلك التأكد من تسجيل كامل العمليات التي تمت بموجب الصلاحيات

ج- **الترخيص الملائم للعمليات المالية والانشطة:** حتى توجد رقابة جيدة ينبغي وجود ترخيص ملائم لكل عملية مالية فاذا قام اي شخص في الوحدة الاقتصادية بحيازة او التعامل مع الاصول ,ستحدث فوضى داخل الوحدة , ويمكن ان يكون الترخيص عاماً او محدداً ويعني الترخيص العام ان تضع الادارة السياسات التي يجب اتباعها داخل الوحدة ويتم اصدار التعليمات الى المرؤوسين لتنفيذ هذه التراخيص العامة عن طريق الموافقة على العمليات المالية التي تتم ضمن حدود السياسة الموضوعة, اما فيما يتعلق بالتراخيص المحددة بالعمليات المالية الفردية اذ قد لا ترغب الادارة عادة في وضع سياسة عامة للترخيص ببعض العمليات المالية , وبدلا من ذلك تفضل ان يتم الترخيص وفقاً لكل حالة على حدة.(ارنز واخرون,2013: 481-482).

2-2-1-4المعلومات والاتصال Information and Communication:

هي النظم او العمليات التي تساند عملية تحديد والتقاط وتبادل المعلومات في الشكل والاطار الزمني التي تمكن الاشخاص من تنفيذ مسؤولياتهم.(هوك إنترناشونال للتدقيق الداخلي,2015: 59).

وان الغرض من نظام المعلومات والاتصال يكمن في تحديد العمليات المالية للوحدة الاقتصادية وتجميعها وتصنيفها وتحليلها وكتابة التقرير عنها ,وتحديد المسؤولية عن الاصول المرتبطة بها.(دحدوح,القاضي,2012: 290).

واشار اطار الرقابة الداخلية في الفقرة (325) منه, انه يفضل ان يقوم الموظفون بالتعامل بجدية مع مسؤوليات الرقابة الداخلية وضرورة ادراك كل موظف بالموضوعات الرقابية ذات الصلة بعمله , ودوره, ومسؤولياته ضمن النظام, وكذلك يفضل ان يكون هناك اتصال فعال مع الاطراف الخارجية مثل الزبائن, والموردين, والسلطات التنظيمية.(COSO,2011: 90).

وان الرقابة الداخلية تصبح قليلة الفعالية مالم يكن هناك في الوحدة الاقتصادية نظام يقوم بتوفير معلومات كافية وملائمة الى الاشخاص المعنيين في الوحدة , وان الاتصال في نظام الرقابة الداخلية يعني تحديد المعلومات المهمة وايصالها الى الشخص المناسب في الوقت المناسب.(العجمي ,2013: 14).

والفائدة العملية من نظام المعلومات والاتصال هي :(Messier ,et al ,2008: 207)

1- تسجيل المعاملات بالشكل الصحيح.
2- انجاز المعاملات بالوقت المحدد وبالتفاصيل الدقيقة وتصنيف المعاملات لأجل اعداد التقارير المالية.
3- قياس قيمة المعاملات عبر وسائل تسمح بتسجيلها بشكل نقدي في القوائم المالية.
4- تحضير وعرض المعاملات والافصاح عنها في القوائم المالية.

2-2-1-5 المتابعة Monitoring :

هي العمليات المستخدمة في تقويم جودة اداء الرقابة الداخلية على مر الزمن من خلال الانشطة الرقابية الخاصة بالمراقبة والتقييم المستمر. (هوك إنترناشونال للتدقيق الداخلي,2015: 59).

وتعني المتابعة المستمرة والتقويم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، وتحديد عما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب ولتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف وتفادي احتمال تقادم الرقابة الداخلية. إذ أن إجراءات الرقابة عرضة للتقادم فقد تصبح مع تغير الظروف ومرور الزمن غير مناسبة ويضعف الالتزام بها، فالمعلومات اللازمة لإجراء التقويم والتحديث تتأتى من مصادر مختلفة تشمل دراسة واقع الرقابة الداخلية، وتقارير المدقق الداخلي، والتقارير الاستثنائية عن أنشطة الرقابة، والتغذية العكسية من عمل الأفراد وشكاوي المدينين فضلاً عن ملاحظات المدقق الخارجي.

ويعد قسم التدقيق الداخلي عنصراً جوهرياً لتحقيق فاعلية الرقابة, ولكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فعالة فإنه من الضروري أن يكون قسم التدقيق الداخلي مستقلاً عن باقي الأقسام، وان توجه تقاريره مباشرة إلى أعلى مستوى سلطة في الوحدة الاقتصادية، فإن كفاءة قسم التدقيق الداخلي يمكن أن يسهم في تقليص تكاليف التدقيق الخارجي عن طريق تزويد المدقق الخارجي بالمساعدة المباشرة.(Arens ,et.al ,2014: 301) .

ويجب ان تتم عملية المتابعة بواسطة افراد مؤهلين لذلك وخاصة العاملين بإدارة التدقيق الداخلي اذ ينظر تقرير لجنة COSO لمكونات الرقابة الداخلية على انها مقاييس يمكن على اساسها تقييم فعالية الرقابة الداخلية. (سرايا واخرون,2013: 30-31)

2-3 اساسيات جودة التدقيق الخارجي

2-3-1 مفهوم جودة التدقيق

الجودة في اللغة العربية مشتقة من (جود) وهو اصل يدل على التسمح بالشيء وكثرة العطاء, فضلاً عن تراثنا الاسلامي الذي يحفل بالكثير بما يخص الجودة مثل قوله تعالى : (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) سورة التوبة ,الآية 105. وقال النبي صلى الله عليه واله (ان الله يحب اذا عمل احدكم عملاً ان يتقنه) رواه الطبراني في المعجم الوسيط .(الطويل,2012: 22).

ويرجع مفهوم الجودة (Quality) الى الكلمة اللاتينية (Qualities) التي تعني طبيعة الشخص او طبيعة الشيء , ودرجة الصلابة , وقديما كانت تعني الدقة والاتقان في تصنيع الاثار التاريخية والدينية . وحديثا تغير مفهوم الجودة, بعد ظهور الثورة الصناعية وتطور علم الادارة وظهور الانتاج الكبير وظهور الشركات الكبرى وازدياد المنافسة, اذ اصبحت له ابعاد جديدة ومتشعبة , فقد تمحور معناه في البداية على التفتيش او إعادة تأهيل المنتجات المرفوضة (الخالدي,2006: 38).

وتبعا لذلك ظهر المفهوم في الولايات المتحدة بمعنى لا أخطاء (Zero- defect) اي تصميم برامج تستهدف الاداء السليم في المرة الاولى.(الطاهر,2007: 4).

ويرى(Russell) ان جودة التدقيق هي دراسة وتقويم منظم ومستقل لتحديد ما اذا كانت انشطة الجودة والنتائج المتعلقة بها تتفق (تتلاءم) مع الاستعدادات التي تم التخطيط لها مسبقاً.(Russell,2000: 180).

أما (Teoh & Wong) فقد عرفا جودة التدقيق بأنها "العملية التي ينتج عنها تقارير مالية اكثر مصداقية". (Teoh , Wong,1993: 346).

ويرو(Eskandari et.al) ان خفض مخاطر الاخطاء ومخاطر الرقابة الداخلية ينتج عنه تقليل احتمال فشل الاعمال وعدم تماثل المعلومات وتحسين تخصيص الموارد ومن ثم تحسين كفاءة اسواق رأس المال مما يؤدي الى جودة العملية التدقيقية, وان جودة التدقيق هي احتمال تمكن المدقق من اكتشاف الاختلاس والغش في التقارير المالية والابلاغ عنه.(Eskandari,et.al,2014: 82-83)

يمكن الاستنتاج ان جودة التدقيق تعني التزام المدقق بقواعد وآداب السلوك المهني والمحافظة على نزاهته وحياده وان ينتج رأي مهني يؤدي الى اشباع رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ويمكن عرض ثلاثة مؤثرات اساسية على مفهوم جودة التدقيق هي:(IAASB,2013: 19-20)

1- المدخلات: هناك العديد من المدخلات لجودة التدقيق بغض النظر عن معايير التدقيق. ومنها سمات المدقق الشخصية منها خبرته وقيمه الاخلاقية وقدراته العقلية.
2- المخرجات: من الواضح ان يكون لتقرير المدقق تأثير ايجابي في جودة التدقيق اذا كان يعبر بشكل واضح عن مخرجات عملية التدقيق.

3- البيئة المحيطة: وهي تؤثر على جودة التدقيق, فالإدارة السليمة(الحوكمة) للشركات تسهم في جودة التدقيق.

2-3-2 اهمية جودة التدقيق

وتتبع أهمية جودة التدقيق من خلال المجالات الاتية: (الاهدل,2008: 7)

١- تأكيد التزام المدقق بالمعايير المهنية.

٢- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

٣- تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية.

٤- تخفيض صراعات الوكالة.

٥- المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات.

2-3-3عناصر جودة التدقيق

اصدرت لجنة معايير رقابة الجودة (QCSC) التابعة للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين في عام 1979 نشرة المعايير رقم (1) اذ حددت تسعة عناصر لجودة التدقيق التي ينبغي على مكاتب التدقيق ان تأخذها بالحسبان عند وضع السياسات والاجراءات وشمل هذه العناصر ما يأتي: (توماس وهنكي,2010: 190)

1- الاستقلالية (Independence)

2- تخصيص الموظفين (Assignment Of Personnel)

3- الاشراف (Supervision)

4- الاستشارة (Consulation)

5- التوظيف (Hiring)

6- التطوير المهني (Professional Development)

7- الترقية (Advancement)

8- القبول واستمرار الزبائن (Acceptance and continuance customers)

9- التفتيش (Inspection)

2-3-4 مقاييس جودة التدقيق

يعد قياس جودة التدقيق الخارجي امراً ذو اهمية خاصة بعد ظهور المشاكل المالية في عدد من الشركات الكبرى على مستوى العالم والذي ارتبط بمصداقية وجودة اداء المدقق الخارجي واثيرت تساؤلات حول مصداقية تقريره وجودة مخرجات عملية التدقيق الخارجي وذلك نتيجة لانهيار بعض الشركات الامريكية ذات الثقل الاقتصادي الكبير وارتباط هذا الانهيار بأخطاء او غش او تلاعب في حسابات تلك الشركات.(القريشي,2011: 248).

وتختلف وجهات النظر في تحديد مقاييس جودة التدقيق, اذ توصلت دراسة الزهيري الى ان هناك طريقتين لقياس جودة التدقيق وهما: (الزهيري,2014: 66)

1- الطريقة غير المباشرة: تعتمد على علاقة جودة التدقيق بعوامل تتلازم معها, مثل الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق, واتعاب التدقيق.

2- الطريقة المباشرة: وتعتمد على احتمال اكتشاف التحريفات والابلاغ عنها, وتظهر في خصائص معينة لعملية التدقيق, مثل اجراءات التدقيق التي يقوم بها المدقق, والاخطاء التي يرتكبها المدقق, ومدى الالتزام بمعايير التدقيق (GAAS).

واستطاعت دراسات اخرى ان تحدد مقاييس جودة التدقيق من خلال اتجاهين:

الاتجاه الاول: يركز هذا الاتجاه على قياس جودة التدقيق في ضوء مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق, دون الاخذ بالاعتبار مستوى المنفعة الذي حققته الخدمة للأطراف المستفيدة, وقد قام هذا الاتجاه بتحديد العديد من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق لتقويمها والحكم عليها (سيتم شرحها لاحقا في فقرة العوامل المؤثرة على جودة التدقيق).(ابو يوسف,2011: 29).

الاتجاه الثاني: يقيس هذا الاتجاه جودة التدقيق باستخدام نموذج تقويم الخدمات العام والمعروف بإسم السير فكوال (SERVQUAL) وهذا النموذج هو اداة ووسيلة لقياس الفرق بين توقعات الزبائن عن الخدمة والخدمة المقدمة لهم فعلاً, ولقد صمم هذا النموذج من قبل "زيثامل" وزملاؤه Zeithaml,et.al في عام 1985م والتطوير الذي ادخل عليه حتى 1998م وقد تضمن اربعة ابعاد تمثل معايير يقيم الزبون جودة الخدمة في ضوئها وهذه الابعاد هي: (بن عبود,2004: 158-159)

1- الاجهزة والافراد والاشياء الملموسة(Tangibility).
2- الاعتمادية والمصداقية في التعامل(Reliability).
3- سرعة الاستجابة(Responsiveness).
4- الثقة في التعامل(Assurance).

ويعتقد اصحاب هذا الاتجاه بصلاحية نموذج تقويم الخدمات لتقويم جودة التدقيق على اعتبار ان خدمات التدقيق شأنها شأن باقي الخدمات العامة التي يجري تطبيقه على مجال واسع مثل خدمات الصحة, وخدمات التعليم, والخدمات المصرفية.(ابو يوسف,2011: 30).

وهناك مظاهر رئيسة لجودة الخدمة وهي (العوامل الملموسة-الاعتمادية-الاستجابة-الاتصالات -الاحتياجات-الأمان). ويوضح الجدول الاتي المظاهر الرئيسية لجودة الخدمة وفقًا لمقياس التوقعات/ الأداء SERVQUAL .

جدول رقم(2)

مقياس التوقعات / الأداء SERVQUAL على جودة التدقيق

مظاهر جودة الخدمة	المحتويات
العوامل الملموسة	التصميم والتنظيم الداخلي _ مظهر العاملين _ حداثة الإمكانيات المادية.
الاعتمادية	الصدق في المعلومات المقدمة _ الوفاء بالوعود _ التكامل بين أداء العاملين بالمكتب _ توفير المعلومات في الوقت المناسب.
الاستجابة	الرد على الاستفسارات _ معالجة مشاكل الزبائن _ تقديم المساعدات _الاستجابة الفورية _ الأخبار بموعد انتهاء من الخدمة.
الاتصالات	إخبار الموظفين بالتطورات الحديثة _ بساطة ووضوح قنوات الاتصال _ الود في الاتصالات والعلاقات الشخصية _استمرارية المتابعة _تدريب وتنمية مهارات الموظفين.
الاحتياجات	الأدب وحسن الخلق لدى مقدمي الخدمة _ الروح المرحة في التعامل _ التأييد والتعاطف _ تفهم وتقدير الإدارة للعاملين.
الأمان	الشعور بالأمان في التعامل _ التواجد في مواعيد العمل المحددة _ الحرص على مصالح الزبائن _ الشعور بالثقة في المعلومات.

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى(ابو هين,2005: 65-66).

2-4 العوامل والمخاطر المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي

يمكن القيام باستقراء وتحديد تلك العوامل والالمام بها من خلال تقسيمها الى ثلاث مجاميع:

2-4-1 العوامل المؤثرة على جودة التدقيق التي ترتبط بفريق التدقيق:-

2-4-1-1 استقلال المدقق: يعد موضوع استقلال المدقق الخارجي من اهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الاكاديمية والاصدارات المهنية وخاصة فيما يتعلق بفجوة التوقعات والتهديدات التي تؤثر في استقلال المدقق, وان الاستقلال يعد من اهم ما يهتم به مستخدمي القوائم المالية لإضفاء الثقة على معلومات تلك القوائم, و بناءاً على ذلك فإنه يمكن القول بأن الاستقلال يمثل حجر الزاوية في ممارسة مهنة التدقيق. وان استقلال المدقق حالة ذهنية تجعله مجرداً من اي مصالح عند ابداء رأيه وان ينظر لكل الحقائق بصورة موضوعية.(عبيد وشحاتة,2007: 28)

2-4-1-2 خبرة المدقق: تؤثر الصفات الشخصية لفريق التدقيق على جودة التدقيق بشكل اساس ومن اهم هذه الصفات ذات الاثر الكبير على عملية اصدار الاحكام والتقدير الشخصي في التدقيق الخبرة المهنية لفريق التدقيق.(الاهدل,2008: 29).

اختلف الباحثون حول تعريف الخبرة فمنهم من عرفها بأنها المدة الطويلة التي يقضيها الفرد في وظيفة محددة او اداء مهمة محددة واكد احد الباحثون ان الخبرة المهنية من اهم العوامل المؤثرة في جودة التدقيق.(التويجري والنافعابي,2008: 247).

2-4-1-3 الاشراف ومتابعة اعمال المدققين بمكتب التدقيق: يعرف الاشراف في مجال التدقيق بأنه "عملية توجيه جهود المساعدين المسؤولين عن تنفيذ وتحقيق اهداف التدقيق مع تحديد مدى تنفيذ وتحقيق هذه الاهداف", وتتضمن عملية المتابعة والاشراف إصدار التعليمات للمساعدين, والتعرف بصورة مستمرة على المشكلات المهمة , تدقيق العمل المؤدى من طرف.(الاهدل,2008: 31).

2-4-1-4 الاتصالات بين فريق التدقيق والزبون: تعتمد خدمة التدقيق على العلاقة الثنائية والمباشرة بين مكتب التدقيق والزبائن والتي يجب أن تتميز بالاتي: (الحمد,2013: 46)

أ- أن تكون العلاقة هادفة , فالاتصال بين الزبون ومكتب التدقيق يحدث لغرض معين.

ب- لا تتطلب بالضرورة معرفة مسبقة, اذ توصف بأنها علاقة الغرباء.

ت- أنها علاقة محدودة الابعاد, اذ تكون هذه العلاقة محدودة وفقا لطبيعة ومحتوى الخدمة.

2-4-2 العوامل المؤثرة على جودة التدقيق والتي ترتبط بمكتب التدقيق:-

2-4-2-1 حجم مكتب التدقيق: ترى العديد من الدراسات انه توجد ادلة ساندة على تأثير حجم مكتب التدقيق على جودة العملية التدقيقية اذ ترى صعوبة قياس جودة التدقيق ادت الى استخدام حجم مكتب التدقيق كبديل لقياس جودة التدقيق, وان مكاتب التدقيق الكبيرة دائما تسعى للحفاظ على سمعتها لذلك تقدم تقارير اكثر مصداقية على البيانات المالية للزبائن مقارنة مع مكاتب التدقيق الصغيرة. لكن مؤخرا استنتجت دراسات اخرى انه في اعقاب انهيار شركة (آرثر اندرسون) والتي كانت في عهد قريب تتربع على القمة بين الشركات الخمس الكبار في مجال التدقيق اصبح من المألوف ان ينتقد التدقيق والتشكيك في جودة عملية التدقيق التي تقوم بها مكاتب التدقيق الكبيرة. .(Hussein & Hanefah,2013: 85-86)

يمكن الاستنتاج ان كبر او صغر مكتب التدقيق لا يؤثر على جودة التدقيق لان المكاتب التدقيقية كافة ملزمة بتطبيق القوانين والتعليمات والالتزام بقواعد السلوك المهني.

2-4-2-2 المنافسة بين مكاتب التدقيق: تعد المنافسة السمة المميزة لسوق خدمات التدقيق. ويعد العمل على توفر المنافسة الشريفة بين مكاتب التدقيق احد مقومات ممارسة المهنة, وان انتشار المنافسة غير الشريفة وتفشي ظاهرة الاتعاب تعد من التحديات التي تواجهها عملية التدقيق, ولتخفيض هذه الظاهرة (في ضوء المنافسة) تلجأ مكاتب التدقيق الى احد خيارين هما اما توظيف مدققين برواتب متواضعة , مما يؤدي الى عدم تقديم الخدمة بشكل مناسب, او تخفيض الوقت المطلوب لعملية التدقيق ويؤدي كلا الخيارين السابقين الى انخفاض جودة التدقيق.(الزهيري,2014: 68).

2-4-2-3 تخصص مكاتب التدقيق: التخصص هو ان يتخصص المدقق الخارجي في تدقيق قطاع معين من النشاط كأن يتخصص المدقق في تدقيق الشركات الصناعية او الشركات التجارية وغيرها, وان التخصص في قطاع معين من شأنه ان يعزز اداء وظيفة التدقيق الخارجي لذلك يعد عامل مهم لقياس جودة التدقيق .(Hussein & Hanefah,2013: 87).

2-4-2-4 سمعة مكتب التدقيق: يرى معظم الباحثين ان سمعة مكتب التدقيق تنشأ نتيجة تضافر العديد من العوامل مثل: الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد سلوك وآداب المهنة, الخبرة المهنية لأفراد المكتب, ارتباط المكتب بأحد المكاتب العالمية, الصدى الاعلامي للتقارير التي يصدرها المكتب. اما فيما يخص العلاقة بين سمعة مكتب التدقيق وجودة عملية التدقيق فقد اكدت العديد من الدراسات الى انه كلما زادت سمعة مكتب التدقيق كلما زادت معها جودة التدقيق.(حمزة,2012: 139).

2-4-2-5 عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكتب التدقيق: طبقاً للقانون العام فإنه لا توجد علاقة تعاقدية بين المدقق الخارجي والطرف الثالث وبناء على ذلك فإن المدقق غير مسؤول تجاه الطرف الثالث عن الاهمال العادي الا انه يكون مسؤولاً عن تعويض الغير عما لحقه من اضرار نتيجة للإهمال الجسيم او الغش, ويقع عبء الاثبات في هذه الحالة على الطرف الثالث الذي يجب ان يثبت وجود قوائم مالية محرفة تحريفاً جوهرياً, وان هناك اعتماداً على هذه القوائم, وان هناك ضرراً نتج عن هذا الاعتماد.(الديب وشحاتة,2013: 117).

يرى احد الباحثين انه من الصعوبة في كثير من الحالات معرفة عدد الدعاوي القضائية المرفوعة ضد مكاتب التدقيق لأنه في اغلب الاحيان يتم تسويتها خارج المحكمة.(Hussein&Hanefah,2013: 86).

ويمكن القول ان المدقق الخارجي ينبغي عليه بذل العناية المهنية اللازمة وفقا لمعايير التدقيق المقبولة عموماً وقواعد السلوك المهني واذا لم يلتزم بها في عمله يؤدي الى الاهمال والتقصير اتجاه الطرف الثالث مما يعرض نفسة للمساءلة والتقاضي ومن ثم التعويض للطرف الثالث.

2-4-2-6 قبول الزبائن والاستمرار معهم: يفترض على مكاتب التدقيق ايجاد السياسات والاجراءات حول قبول الزبائن والاستمرار معهم يحقق منافع كثيرة منها المحافظة على سمعة المكتب وتفادي خطر تعرضه لمخاطر وهو في غنى عنها, فعلى المدقق تفادي الارتباط بزبائن تنقصهم الامانة والاستقامة, وذلك بإتباع الكثير من الوسائل منها الاطلاع على القوائم المالية للمدد السابقة, والاتصال بالجهات التي تتعامل مع الزبون حالياً وفيما مضى كالمصارف والمحامين وجهات الائتمان المختلفة, ومناقشة الحاجة الى التدقيق مع الزبون نفسه, وكذلك الاتصال بالمدقق السابق.(الزهيري,2014: 69).

2-4-2-7 مدة ارتباط مكتب التدقيق بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق: ان الفترة الطويلة لعمل المدقق الخارجي في تدقيق نفس الوحدة الاقتصادية من شأنها ان تخفض من جودة التدقيق الخارجي.(حمدان,2012: 295).

ودراسة اخرى مقاربة لهذا الرأي اذ رأت ان طول فترة الارتباط لها تأثير سلبي على جودة العملية التدقيقية اذ تؤثر على استقلال المدقق وزيادة مخاطر العملية التدقيقية.(Hussein& Hanefah,2013: 86).

ويرى الجابر ضرورة تحديد المدة القصوى للاستمرار مع الجهات الخاضعة للتدقيق بما لا يتجاوز (4) سنوات.(الجابر,2013: 39-40).

2-4-2-8 اتعاب عملية التدقيق: البحث عن معايير لتحديد الاتعاب تعد من اهم المشاكل التي يتعرض لها المدقق الخارجي وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بكل حالة من حالات التدقيق.(الزهيري,2014: 69).

وتعرف اتعاب المدقق بأنها (المبالغ او الاجور او الرسوم التي يتقاضاها المدقق نظير قيامة بعملية التدقيق لحسابات الوحدة الاقتصادية).(الجابر,2013: 38).

يرى حسن هناك علاقة ايجابية بين الاتعاب وجودة العملية التدقيقية, الا انه في الوقت نفسة لابد من الاشارة الى ضرورة مراعاة وقت عملية التدقيق, حجم نشاط الزبون ومخاطرته, مدى قوة نظام الرقابة الداخلية, وتقديم المكتب لخدمات استشارية للزبون ذاته, والمنافسة بين المكاتب, اذ ان تلك العوامل من الممكن ان تؤثر في الاتعاب.(حسن,2008: 74).

يمكن الاستنتاج بأن التطبيق الفعال لمكونات الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية يقلل من الجهد الذي يبذله المدقق الخارجي ومن ثم تقل اتعاب المدقق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

2-4-3 العوامل المؤثرة على جودة التدقيق والتي ترتبط بالوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق :

2-4-3-1 حجم الوحدة الاقتصادية الخاضعة التدقيق: يوجد في سوق العمل العديد من الشركات التي تزاول النشاط الاقتصادي ويعد جحم الشركة احد مجالات التمييز بينها فهناك الشركات الفردية وهي شركات تتميز بأنها ذات حجم صغير كما ان هناك شركات الاشخاص وهي شركات ذات حجم متوسط, فضلا عن ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بكبر حجمها وانفصال ملكيتها وتختلف الحاجة للتدقيق بين الانواع الثلاثة السابقة, وتعد الشركات المساهمة اكثر الانواع اهمية لما لها من دور فعال في انعاش الاقتصاد القومي, كما انها اكثر الانواع طلباً على التدقيق وذلك نتيجة لانفصال الملكية وكبر حجم صراعات الوكالة, وكلما زادت حدة الصراعات كلما زاد الطلب على التدقيق ذو الجودة العالية. فضلاً عن ان التدقيق الزامي على هذا النوع من الشركات.(الجابر,2013: 40).

ويمكن القول ان كبر حجم الوحدة الاقتصادية يؤثر ايجاباً على جودة التدقيق لأنها دائما تسعى الى المحافظة على وضعها المالي وحصتها السوقية لذلك تستعمل نظم اكثر كفاءة وترتبط مع مدققين اكفاء.

2-4-3-2 نظام الرقابة الداخلية: ان نظام الرقابة الداخلية يتكون من مجموعة من الانظمة الفرعية والعمليات التي تعمل مع بعضها البعض من اجل اضافة قيمة للوحدة الاقتصادية وتحقيق اهدافها فيما يتعلق بضمان تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وكفاءة وفاعلية واقتصادية الانشطة والالتزام بالقوانين والانظمة والسياسات الموضوعة وحماية الاصول فضلاً عن ادارة المخاطر.(الياسري,2015: 14).

وان تزايد حالات الافلاس والفشل المالي للعديد من الوحدات الاقتصادية في السنوات الاخيرة ادت الى صدور العديد من الاصدارات المهنية الحديثة التي ركزت على ضرورة زيادة دور المدقق الخارجي في زيادة فاعلية انظمة الرقابة, وذلك ليمتد هذا الدور الى اعداد المدقق الخارجي تقريره عن مدى فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية بدلاً من اختصار دوره على مجرد تقييم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية لتحديد مدى امكانية الاعتماد عليه وذلك لتحديد نطاق الفحص او التدقيق ويؤدي ذلك الى توسيع

نطاق سوق الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي وكذلك دوره في زيادة ثقة المتعاملين في سوق الاوراق المالية في المعلومات المحاسبية وزيادة جودة عملية التدقيق.(علي وشحاتة,2014: 12).

ووجود نظام رقابة داخلية فعال يقلل من كمية ادلة الاثبات التي يجب الحصول عليها, وان الرقابة الداخلية الجيدة تمنع وقوع الكثير من الاختلاسات بأكثر مما يكتشفه المدققون الاكفاء.(الحمد,2013: 57).

2-4-3-3 تعقد مهمة التدقيق: ان تعقيد مهمة التدقيق تعد من اهم المحددات الرئيسة لشكل وتفاصيل برنامج التدقيق والذي يتمثل في الاجراءات المحددة مقدماً لجمع الادلة. وان تعقيد مهمة التدقيق مرادفة لصعوبة المهمة وتعني(كمية الطاقة الذهنية التي ينبغي ان يوليها الفرد لأداء المهمة او كمية التجهيز البشري Human Processing المطلوبة لأداء المهمة).

وتوصلت الدراسات الى انه يمكن الاستدلال على درجة تعقد المهمة في الوحدات الاقتصادية من خلال المؤشرات الاتية: (الاهدل,2008: 37-38).

1- نوع الصناعة والقطاع الصناعي الذي ينتمي اليه الزبون.
2- عدد الفروع التابعة للوحدة الاقتصادية للزبون.
3- تعقد بيئة معالجة البيانات المحاسبية.

وكلما ازدادت درجة تعقيد انشطة الزبون يزداد تبعاً لذلك الوقت والجهد اللازم لإنجاز المهمة, فينعكس ذلك في شكل زيادة على مقدار الاتعاب واختلف الباحثون حول هذا العامل منهم من يرى ان تعقد نظم التشغيل لدى الزبون لا يعد من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق ومنهم من يرى ان تعقد مهام التدقيق يؤثر سلباً على جودة التدقيق.(الحمد,2013: 57).

وهناك دراسة تقول ان حجم العراقيل التي تواجهها عملية التدقيق وفهم عمل الزبون يعدان من العوامل المؤثرة سلباً على جودة التدقيق.(Sucher,et al,1998: 15).

ويمكن الاستنتاج بأن كثرة ادلة التدقيق تؤدي الى تعقد مهام التدقيق مما تؤثر سلباً على جودة التدقيق وذلك لان المهام المعقدة تحتاج الى مدققين لديهم الخبرة وعلى مستوى عالي من المعرفة والتدريب وهؤلاء لا يتواجدون لدى كل مكاتب التدقيق وان تواجدوا تكون اتعابهم مرتفعة.

2-4-2 جودة التدقيق وعلاقتها بمخاطر التدقيق

2-4-2-1 مفهوم مخاطر التدقيق

ان دليل التدقيق العراقي رقم(4) الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية عرف مخاطر التدقيق بأنها قيام المدقق بإعطاء رأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة. ولكي يتمكن المدقق من إبداء رأيه حول البيانات المالية فأنه يقوم بتصميم إجراءات تساعده على توفير القناعة المعقولة بأن البيانات المالية اعدت بصورة صحيحة من كافة النواحي المادية.(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية- دليل رقم4 ,2000: 4).

2-4-2-2 عناصر خطر التدقيق:

يحتاج المدقق الى الحصول على معرفة بعناصر المخاطر التي تواجه الوحدة الاقتصادية, وهناك اتفاق على وجود ثلاثة عناصر وهي:(الكعبي,2014: 31).

أ- خطر التدقيق المقبول (Acceptable Audit risk(AAR:

ب- مخاطر الاخطاء الجوهرية Risks of material misstatement(RMM): وتتكون من عنصرين كالاتي:

1- المخاطر المتأصلة Inherent Risk (IR) :

2- مخاطر الرقابة Control risk(CR):

ت- مخاطر الاكتشاف Detection Risk (DR):

2-4-2-3 جودة التدقيق وعلاقتها بمخاطر التدقيق

اصبحت مخاطر التدقيق امراً مهما استلزم بذل الجهد من قبل المدقق الخارجي لتخفيض اثارها, وعندما يهدف المدقق الى تقليل مخاطر التدقيق, فهذا يعني انهُ يرغب في تحقيق درجة عالية من التأكد من عدم احتواء القوائم المالية او ارصدة الحسابات والمعاملات وما يرتبط بهما على تحريفات مادية والاطمئنان على صحة ما يتم اصداره من رأي والاجراءات المعتمدة اذ انه يقوم بالاتي: (ارينز ولوباك,2002: 287)

1- الاستعانة بكادر تدقيقي كفوء ومؤهل علمياً وعملياً.

2- مراجعة نتائج التدقيق بعناية من قبل اشخاص مستقلين عن البرنامج التدقيقي.

3- الاستعانة بأدلة وقرائن الاثبات الكافية والكفؤة.

واشار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي في دليل التدقيق رقم(4) الى الاجراءات الاتية: (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية – دليل رقم 4 ,2000 : 5-7)

1- عند القيام بتدقيق القوائم المالية ينصب اهتمام المدقق على السياسات والاجراءات ذات العلاقة بالنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لان هذين النظامين يستفاد منهما المدقق في تحديد انواع الاخطاء التي يمكن ان تحدث في القوائم المالية.

2- ان المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة لها علاقة بطبيعة الوحدة الاقتصادية وبيئتها بغض النظر عن طبيعة او مهام التدقيق وعلى الرغم من ان المدقق لا يستطيع التحكم بهذين النوعين من المخاطر الا ان عليه تقيمهما ومن ثم تصميم اجراءاته الجوهرية اذ ينتج عنها مستوى مقبول من مخاطر الاكتشاف التي تقلل من مخاطر التدقيق.

3- ان مستوى مخاطر التدقيق يرتبط مباشرة بإجراءات التدقيق الاساسية وان تقدير حجم ومادية تلك المخاطر يعتمد على القناعة بمستوى تكامل اجراءات نظم الرقابة الداخلية التي تؤثر على طبيعة وتوقيت الاختبارات الجوهرية التي تسهم في تخفيض مخاطر الاكتشاف, وبعض مخاطر الاكتشاف تكون موجودة حتى لو تمت اعمال التدقيق بنسبة 100% لان اغلب ادلة الاثبات لا تكون قطعية بقدر ما تساعد في تكوين قناعة عامة.

ويرى الجابر انه اذ تمكن المدقق من تخفيض مخاطر التدقيق الى مستوياتها المقبولة فأنه يحقق بذلك تأكيداً معقولاً بأن القوائم المالية خالية من الاخطاء الجوهرية التي تؤثر في صحتها وعدالتها وبذلك يحقق نوعية اداء مقبولة قبولاً عاماً, ولتحقيق ذلك ينبغي على المدقق القيام بالاتي: (الجابر,2013: 30)

أ- ان يخفض مخاطر الاكتشاف الى مستويات مقبولة من خلال بذل العناية المهنية واداء اعماله حسب المعايير المعتمدة ونتيجة لذلك يعطي رأياً محايداً عن مدى عدالة وصحة القوائم المالية.

ب- ان يخفض مخاطر الرقابة من خلال تقويمه لإجراءات نظام الرقابة الداخلية الخاص بالوحدة الاقتصادية محل التدقيق وبذلك سوف يتمكن من كشف مواطن الضعف والخلل في تلك الاجراءات وتقديم المشورة والنصح لغرض معالجتها.

ويمكن القول بأن هناك علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق وجودة العملية التدقيقية, اذ انه كلما ارتفعت مخاطر التدقيق تقل جودة العملية التدقيقية لذا يتوجب على الوحدة الاقتصادية ان تسعى الى تخفيض مخاطر التدقيق من خلال توظيف مكونات الرقابة الداخلية بصورة صحيحة للوصول الى اداء سليم مما يؤدي الى اعطاء رأي محايد من قبل المدقق الخارجي وبذلك تتحقق جودة التدقيق.

المبحث الثالث: توظيف مكونات الرقابة الداخلية على عينة البحث لتعزيز جودة التدقيق الخارجي

3-1 عرض و تحليل ومناقشة النتائج :

اعتمد البحث على الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية وقد تم تصميم الاستبانة لإخراجها بالشكل الذي يؤدي الى الحصول على المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية.

3-1-1 صدق تحكيم استمارة الاستبانة

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين وعددهم(14) متخصصين في المحاسبة والتدقيق والاحصاء وقام السادة المحكمون بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل لفقرات الاستبانة وكذلك تسجيلهم لبعض المقترحات التي استجاب لها الباحث وتم الاخذ بها.

3-1-2 درجة استجابة العينة:

ان عدد استمارات الاستبيان الموزعة بلغت (100) استبانة وقد تم استرداد (89) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي وهي تشكل نسبة 89% من العينة المستهدفة وهي نسبة مرتفعة خصوصاً اذا علمنا أنه جرى توزيع الاستبيان واسترداده في الفترة التي يزداد فيها ضغط العمل لدى قسم الرقابة والتدقيق في المصارف العراقية الخاصة لانشغالهم في الحسابات الختامية للربع الاول من السنة.

3-1-3 تحليل المؤهل العلمي لأفراد العينة:

الجدول رقم(2)

توزيع المستجيبين من افراد العينة على وفق التحصيل الدراسي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
بكالوريوس	78	%87.6404
ماجستير	9	%10.1124
دكتوراه	2	%2.2472
الاجمالي	89	%100

يظهر من الجدول رقم (2) انه تقريباً 88% من افراد العينة يحملون شهادة البكالوريوس و 10% يحملون شهادة الماجستير و2% يحملون شهادة الدكتوراه, ويعد ذلك من المؤشرات التي تعبر ان افراد العينة جميعهم مؤهلين بشكل كاف لفهم عبارات الاستبانة والاجابة عنها بآراء تعزز من موثوقية الاعتماد عليها عند التحليل.

3-1-4 تحليل عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(3)

توزيع المستجيبين من افراد العينة على وفق عدد سنوات الخبرة

السنوات	اقل من 5	10_5	15_11	اكثر من 15
العدد	32	37	13	7
النسبة	%35.955	%41.57	%14.61	%7.865

يلاحظ من الجدول (3) انه يشير الى اختلاف سنوات الخبرة اذ ان تقريباً نسبة 36% من افراد العينة يمتلكون خبرة اقل من خمس سنوات وهي نسبة قليلة مقارنة بباقي العينة اذ ان من لديهم خبرة من 5-10 سنوات يشكلون تقريباً 42% وهي اكبر نسبة في عينة البحث وهي نسبة جيدة وهذا مؤشر ايجابي على ان الاغلبية من ذوي الخبرة العالية, يعزز ذلك من القدرة على استيعاب عبارات الاستبيان والاجابة عنها بصورة مناسبة تساعد في تدعيم الحكم على فرضيات البحث.

3-1-5 تحليل فقرات محاور استمارة الاستبانة

3-1-5-1 تحليل فقرات المحور الاول:

مدى تأثير مكونات نظام الرقابة الداخلية على تقليل حجم العينة التدقيقية وبدورها تقوم بتقليل تعقد مهمة التدقيق في المصارف العراقية الخاصة لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الاول وتأثيرها على حجم العينة التدقيقية

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	بيئة الرقابة	4.206	0.834
2	تقييم المخاطر	4.315	0.463
3	انشطة الرقابة	4.326	0.487
4	المعلومات والاتصال	4.273	0.407
5	المتابعة	4.255	0.414

تبين من الجدول رقم (4) الاتي:

1- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (بيئة الرقابة) يساوي 4.206 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 84.12% مما يدل على ان بيئة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل حجم العينة التدقيقية ومن ثم تقل تعقد مهمة التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.384 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الاولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة وحجم العينة).

2- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (تقييم المخاطر) يساوي 4.315 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 86.3% مما يدل على ان تقييم المخاطر في المصرف يؤثر على تقليل حجم العينة التدقيقية ومن ثم تقل تعقد مهمة التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.436 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر وحجم العينة).

3- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (انشطة الرقابة) يساوي 4.326 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 86.52% مما يدل على ان انشطة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل حجم العينة التدقيقية ومن ثم تقل تعقد مهمة التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.487 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة وحجم العينة).

4- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المعلومات والاتصال) يساوي 4.273 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 85.46% مما يدل على ان المعلومات والاتصال في المصرف تؤثر على تقليل حجم العينة التدقيقية ومن ثم تقل تعقد مهمة التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.407 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال وحجم العينة).

5- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المتابعة) يساوي 4.255 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 85.1% مما يدل على ان المتابعة في المصرف تؤثر على تقليل حجم العينة التدقيقية ومن ثم تقل تعقد مهمة التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.414 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الخامسة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة وحجم العينة).

ومما سبق يمكن الاستنتاج بأن هناك تأثير واضح لمكونات الرقابة الداخلية وهي(بيئة الرقابة, تقييم المخاطر, انشطة الرقابة, المعلومات والاتصال, والمتابعة) على تقليل حجم العينة التدقيقية مما ينتج تقليل تعقد مهام التدقيق الذي تعد من العوامل المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الرئيسية الاولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية وحجم العينة).

3-1-5-2 تحليل فقرات المحور الثاني:

مدى تأثير مكونات نظام الرقابة الداخلية في المصرف على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي مما ينتج عنه تخفيض تكاليف(اتعاب)التدقيق وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني وتأثيرها على ت اتعاب المدقق الخارجي

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	بيئة الرقابة	4.273	0.431
2	تقييم المخاطر	4.169	0.455
3	انشطة الرقابة	4.191	0.546
4	المعلومات والاتصال	4.213	0.433
5	المتابعة	4.206	0.434

تبين من الجدول رقم (5) الاتي:

1- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (بيئة الرقابة) يساوي 4.273 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 85.46% مما يدل على ان بيئة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي ومن ثم تقل اتعابه وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.431 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الاولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة وتكاليف التدقيق).

2- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (تقييم المخاطر) يساوي 4.169 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 83.38% مما يدل على ان تقييم المخاطر في المصرف يؤثر على تقليل وقت التدقيق ومن ثم اتعاب المدقق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.455 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر وتكاليف التدقيق).

3- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (انشطة الرقابة) يساوي 4.191 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 83.82% مما يدل على ان انشطة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي ومن ثم تخفيض اتعاب التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.546 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة وتكاليف التدقيق).

4- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المعلومات والاتصال) يساوي 4.213 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 84.26% مما يدل على ان المعلومات والاتصال في المصرف تؤثر على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي مما ينتج عنه تخفيض اتعابه وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.433 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال وتكاليف التدقيق).

5- ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المتابعة) يساوي 4.206 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 84.12% مما يدل على ان المتابعة في المصرف تؤثر على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي مما ينتج عنه تخفيض اتعابه وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.434 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الخامسة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة وتكاليف التدقيق).

ومما سبق ومن خلال تحليل اراء عينه البحث يمكن القول ان التطبيق الفعال لمكونات الرقابة الداخلية وهي(بيئة الرقابة, تقييم المخاطر, انشطة الرقابة, المعلومات والاتصال, والمتابعة) تأثير على تقليل وقت التدقيق للمدقق الخارجي مما ينتج عنه تخفيض اتعاب التدقيق وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية وتكاليف التدقيق).

3-1-5-3 تحليل فقرات المحور الثالث:

مدى تأثير مكونات الرقابة الداخلية في المصرف على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث وتأثيرها على تقليل مخاطر التدقيق

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	بيئة الرقابة	4.221	0.441
2	تقييم المخاطر	4.251	0.421
3	انشطة الرقابة	4.172	0.482
4	المعلومات والاتصال	4.195	0.550
5	المتابعة	4.240	0.515

تبين من الجدول رقم (6) الاتي:

1-ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (بيئة الرقابة) يساوي 4.221 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 84.42% مما يدل على ان بيئة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.441 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الاولى (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين بيئة الرقابة ومخاطر التدقيق).

2-ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (تقييم المخاطر) يساوي 4.251 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 85.02% مما يدل على ان تقييم المخاطر في المصرف يؤثر على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.421 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تقييم المخاطر ومخاطر التدقيق).

3-ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (انشطة الرقابة) يساوي 4.172 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 83.44% مما يدل على ان انشطة الرقابة في المصرف تؤثر على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.482 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انشطة الرقابة ومخاطر التدقيق).

4-ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المعلومات والاتصال) يساوي 4.195 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 83.9% مما يدل على ان المعلومات والاتصال في المصرف تؤثر على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.550 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات والاتصال ومخاطر التدقيق).

5-ان المتوسط الحسابي لجميع نقاط فقرة (المتابعة) يساوي 4.240 (الدرجة الكلية من 5) اي ان المتوسط الحسابي النسبي 84.8% مما يدل على ان المتابعة في المصرف تؤثر على تقليل مخاطر التدقيق لتحقيق جودة التدقيق الخارجي.

اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.515 وهذا يشير الى مدى تشتت قيم هذه الفقرة عن الوسط الحسابي, وهذه القيمة المنخفضة تشير الى ان اجابات العينة حول هذه الفقرة متشابهة ومتقاربة الى حد ما.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الفرعية الخامسة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المتابعة ومخاطر التدقيق).

ومما سبق ومن خلال تحليل اراء عينه البحث يمكن القول ان التطبيق الفعال لمكونات الرقابة الداخلية وهي(بيئة الرقابة, تقييم المخاطر, انشطة الرقابة, المعلومات والاتصال, والمتابعة) تأثير على تقليل مخاطر التدقيق للمدقق الخارجي مما ينتج عنه تحقيق جودة التدقيق الخارجي لان جودة التدقيق ومخاطر التدقيق توجد بينهما علاقة عكسية.

وهذا يدل على تحقق الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مكونات الرقابة الداخلية ومخاطر التدقيق).

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات:

1- ان التزام ادارة المصرف بالكفاءة والنزاهة والقيم الاخلاقية ومنح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات يؤدي الى تقليل الوقت والجهد المبذول من قبل المدقق الخارجي وكذلك تقل تعقد مهام التدقيق وبذلك تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

2- عند قيام الادارة بتقدير المخاطر بصورة جيدة والاستجابة لها على نحو مناسب سيقوم المدقق الخارجي بجمع عدد اقل من الادلة التدقيقية وبذلك تقل تعقد مهام التدقيق وتتحقق جودة التدقيق الخارجي.

3- ان كافة مكونات الرقابة الداخلية بداية من بيئة الرقابة وحتى المتابعة تخضع الى تقييم المخاطر التي تتضمنها من قبل المدقق الخارجي لتحديد حجم الادلة الضروري, فاذا طبقت تلك المكونات بصورة صحيحة سيقوم المدقق الخارجي بتخفيض حجم الادلة وتقل تعقد مهام التدقيق ومن ثم تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

4- ان من انشطة الرقابة الداخلية المؤثرة على جودة التدقيق الخارجي هو الفصل الملائم بين الواجبات لمنع التحريفات وكذلك الرقابة الفعلية على الاصول والدفاتر.

5- ان الانشطة الرقابية هي جزء هام من العملية وهي بمثابة اليات يسعى المصرف لتحقيق اهدافه من خلالها.

6- هناك حاجة لقيام ادارة المصرف بالاتصال الفعال مع الجهات الخارجية مثل الزبائن والموردين والسلطات التنظيمية وان هذا الاتصال يؤدي الى تقليل تعقد مهام التدقيق وتخفيض اتعاب المدقق الخارجي ومن ثم تتحقق جودة التدقيق الخارجي.

7- ان المتابعة الجيدة تتم من قبل افراد مؤهلين وخاصة العاملين بإدارة التدقيق الداخلي اذ تضمن تقرير لجنة Coso لمكونات الرقابة الداخلية على انها مقاييس يمكن على اساسها تقييم فعالية الرقابة الداخلية اذ يعتمد عليها المدقق الخارجي عند وضع خطة التدقيق.

8- صعوبة وضع مفهوم محدد لجودة التدقيق لأنها غير ملموسة وكذلك تعدد الاطراف المستفيدة.

4-2 التوصيات:

1- ينبغي ان يشمل هيكل الرقابة الداخلية في المصرف على خمس مجموعات من الرقابة الداخلية تسأل عنها الادارة مسؤولية كاملة عن تصميمها وتشغيلها وهي مكونات الرقابة الداخلية الخمس.

2- ينبغي العمل على زيادة الوعي الرقابي لكافة المستويات الادارية من خلال اقامة دورات تدريبية داخل وخارج العراق لتوعية الموظفين بأهمية نظام الرقابة الداخلية.

3- ينبغي التزام ادارة المصرف بالكفاءة والنزاهة والقيم الاخلاقية ومنح الصلاحيات وتحديد المسؤوليات ليتمكن كل موظف من معرفة الصلاحيات المخولة له واستخدامها استخداماً كاملاً من دون الرجوع الى موافقة الادارة العليا.

4- ينبغي وجود رقابة فعالة وان يتم تطويرها باستمرار لمواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة العمل ولحماية الاموال من الضياع والهدر والسرقة وسوء الاستخدام لان اغلب المصارف العراقية الخاصة تتعامل مع مبالغ مالية كبيرة وهي غالباً ما تعود الى الغير.

5- ينبغي وجود رقابة فعالة وان يتم تطويرها باستمرار لمواكبة التغيرات الحاصلة في بيئة العمل ولحماية الاموال من الضياع والهدر والسرقة وسوء الاستخدام؛ لان اغلب المصارف العراقية الخاصة تتعامل مع مبالغ مالية كبيرة وهي غالباً ما تعود الى الغير.

6- ينبغي ابلاغ الموظفين بالمعلومات الضرورية لتمكينهم من القيام بأعمالهم بصورة صحيحة وابلاغهم بالأنظمة والقوانين والسياسات.

7- ينبغي على المدقق الداخلي في المصرف ان يعقد اجتماعات بصفة دورية مع المدقق الخارجي لمناقشة الامور ذات الاهتمام المشترك مثل مناقشة خطط التدقيق الداخلي والخارجي بهدف تنسيق الجهود اثناء التدقيق لمنع الازدواجية في العمل.

8- –ينبغي وضع مفهوم محدد لجودة التدقيق الخارجي يخدم كافة الاطراف المستفيدة ويمكن القول ان اشمل تعريف لجودة التدقيق هي التزام المدقق بقواعد وآداب السلوك المهني والمحافظة على نزاهته وحياده وان ينتج رأي مهني يؤدي الى اشباع رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

المصادر

المصادر العربية

اولاً: الوثائق والتقارير الرسمية

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين, معيار التدقيق الدولي رقم (400), "**تقدير المخاطر والرقابة الداخلية**".
2. **دليل الممارسات الجيدة الدولية**, الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC2012 ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA2013.
3. ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ، دليل التدقيق رقم (4)، " **دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية** " ، بغداد ، العراق ، 2000.

ثانياً: الكتب

1.ارينز ، آلفين ولوباك ، جيمس ، " **المراجعة مدخل متكامل** " ، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ,2002 .

2.ارنز, اليفين أ, والدر, راندال ج, و بيسلي, مارك س, "**المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد مدخل متكامل**", تعريب ومراجعة محمد عبد الفتاح العشماوي و غريب جبر غريب, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية, 2013.

3.السعبري, ابراهيم عبد موسى, واحمد, احمد ميري, وحافظ, لألئ محمد, "**اصول التدقيق**", الطبعة الاولى,2014.

4.الشحنة, رزق ابو زيد, "**تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية**", الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, الاردن, 2015.

5.الياور ,علي عصام محمد علي, "**نظام الرقابة الداخلية الاطار النظري والاجراءات العملية**", الطبعة الاولى, دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية,2014.

6.الديب, عوض لبيب فتح الله, وشحاتة, شحاتة السيد, "**اصول المراجعة الخارجية**", دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2013.

7.القريشي, اياد رشيد, "**التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً**", دار المغرب للطباعة والنشر, 2011.

8.التميمي, هادي, "**مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**", الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, جامعة Bristol,2006.

9.توماس, وليم, و هنكي, امرسون, "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**", ترجمة احمد حامد حجاج, وكمال الدين سعيد, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية, 2010.

10.جربوع, يوسف محمود, "**مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**", الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, 2008.

11.جمعة, احمد حلمي, "**المدخل الى التدقيق والتأكيد الحديث**", الطبعة الاولى, دار الصفاء للنشر والتوزيع, عمان,2009.

12.دحدوح, حسين احمد, والقاضي, حسين يوسف, "**مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والاجراءات العملية**", الجزء الاول, دار الثقافة للنشر والتوزيع,2012.

13.سرايا, محمد السيد, وشحاتة, شحاتة السيد, و راشد, محمد ابراهيم, "**الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**", دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع,الاسكندرية,2013.

14.علي, عبدالوهاب نصر, وشحاتة, شحاتة السيد, "**دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقاً لأحداث المعايير الدولية الامريكية**", دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع, الاسكندرية, 2014.

15.عبيد, حسين احمد, وشحاتة, السيد شحاتة, "**مراجعة الحسابات**", الدار الجامعية للنشر والتوزيع, الاسكندرية, مصر, 2007.

16.عبد الله, خالد امين, "**علم تدقيق الحسابات**", الطبعة الخامسة, دار وائل للنشر, 2010.

17.**هوك إنترناشونال للتدقيق الداخلي**, ترجمة ونشر مؤسسة الجمان لاستشارات الاعمال الادارية, عمان, الاردن, 2015.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1.الخالدي, ايمن فتحي فضل , "**قياس مستوى جودة خدمات المصارف الاسلامية العاملة في فلسطين**", رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية, غزة, 2006.

2.الافندي, ارسلان ابراهيم عبد الكريم, "**متطلبات اقامة نظام معلومات التكاليف لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية**", رسالة ماجستير, الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل,2006.

3.الكعبي, رفيق حميد عطية, "**الاهمية النسبية لمخاطر التدقيق ودورها في جودة عمل المدقق الخارجي**", رسالة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،2014.

4.ابو هين, إياد حسن حسين, "**العوامل المؤثرة في جودة تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين**", رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية, غزة,2005.

5.المدهون, رغدة ابراهيم, "**العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف واثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي – دراسة تطبيقية**", رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية, غزة,2014.

6.الزهيري, رجاء محمد عبدالرحيم, "**دور التخصص المهني لمراقب الحسابات في تقدير المخاطر وتحسين جودة التدقيق**", بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية,2014.

7.الطويل, سهام احمد اكرم عمر, "**تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الاداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزة**", رسالة ماجستير, الجامعة الاسلامية, غزة,2012.

8.الججاوي, طلال, "**تحليل اهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات**", قسم المحاسبة, كلية العلوم الادارية والمالية, جامعة الاسراء,2006.

9.الحمد, عدنان كاظم مطرود, "**دور جودة التدقيق في تعزيز مستوى الحاكمية المؤسسية بحث تطبيقي ودراسة تحليلية في عينة من الشركات العامة العراقية**", بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية,2013.

10.الاهدل, عبد السلام سليمان قاسم, "**العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية– دراسة نظرية–ميدانية**", رسالة ماجستير, جامعة الحديدة, كلية التجارة ,2008.

11.العجمي, عبدالله, "**تقييم نظم الرقابة الداخلية واثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية**", رسالة ماجستير, جامعة الشرق الاوسط, الكويت, 2013.

12.الياسري, كمال نوماس طينية, "**تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق تصنيف براون للمخاطر بحث تطبيقي في جامعة كربلاء**", بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية,2015.

13.الجابر, علي محسن فاضل, "**تقييم تطبيق رقابة جودة التدقيق الخارجي في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 220**", رسالة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، 2013.

14.الذهبي, قاسم ناصر مطر, "**اثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري**", رسالة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2007.

15.ابو يوسف, محمد سالم, "تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة التدقيق الخارجي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم 220– دراسة تطبيقية", رسالة ماجستير ,الجامعة الاسلامية, غزة,2011.

16.بن عبود, علي احمد ثاني, "**قياس الاداء الحكومي باستخدام نموذج Servqual**", اطروحة دكتوراه, الامارات العربية المتحدة, 2004.

17.حمزة, بوسنة, "**دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على ادارة الارباح دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية**", رسالة ماجستير, جامعة عباس فرحان– سطيف, الجزائر, 2012.

18.شهيد,فاضل, حسين, "**تقويم و تطوير نظام الرقابة الداخلية على وفق اطار Coso بحث تطبيقي في دائرة صحة كربلاء المقدسة**" , رسالة المحاسبة القانونية , المعهد العربي للمحاسبين القانونيين, 2014.

رابعا :المجلات والدوريات

1.الدوغجي, علي حسين, و الخيرو, ايمان مؤيد, "**تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج Coso**", مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, المجلد19, العدد70, 2012.

2.الطاهر, محمد سعيد, "**الجودة في التعليم العالي رؤية وابعاد**", **المؤتمر العربي الاول, التحديات والافاق المستقبلية**", الرباط, المملكة المغربية,2007.

3.حمدان, علاء محمد, "**العوامل المؤثرة في جودة الارباح: دليل من الشركات الصناعية الاردنية**", مجلة الجامعة الاسلامية, المجلد20, العدد1, 2012.

4.فتاح, ابتسام احمد, ومحمد, رجاء جاسم, "**تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة السيارات**", مجلة الدراسات المحاسبية والمالية, المجلد7, العدد20, 2012.

المصادر الأجنبية

First : Books & Reports

1. Arens ; Alvin A & Randal J. Elder & Mark S. Beasley," **Auditing and Assurance Services, An itegrated Approach**" ,15thed , Pearson Education Inc., 2014.
2.COSO, "**the Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway internal control - Integrated Framework**", New York, NY,2011.
3. Russell. J.P, Editor, "**The quality audit handbook principles, Implementation and use**", second edition, American society for quality, 2000.
4.INTOSAI, Internal Control Standards committee, "**Guidelines For Internal Control Standards**" ,Vienna, 2004.
5.Messier. Jr, Williamf& Glover, Steven M. & Prawitt ,Douglasf, "**Auditing & Assurance Services A Systematic Approach**" Inc. Hi11, Ed5 th, 2008.
6.IAASB, **A framework for audit quality**, January, 2013.
7.Thamas , p. Dinapli state , "**standards for internal control**", new yourk ,comptroller state government ,oct, 2007.
8.Turner, Leslie & Weickgenannt, Andrea, **"Accounting information systems"**, Wiley, 2009.

Second : Periodicals

1.Chadegani, Arezzo Aghaei, "**Review of studies on audit quality**", department of accounting , Islamic Azad University, Isfahan, Iran, 2011.
2.Eskandari ,Alireza& Rasid, Siti Zaleha Abdul& Basiruddin, Hosseini, Mohammad Reza, **"Review of empirical literature on audit quality and cost of debt capital"**, International journal of accounting and taxation December, V12, N4, 2014.
3.Hussein, Fuad Elmahed& Hanefah ,Mustafa mohd, "**Over view of surrogates to measure audit quality**", universitisains Islam Malaysia, V8, N17,2013.
4. Sucher, Pat& Moizer, Peter& Zarova, Marcela, "**Factors affecting the assessment of the quality of a company's auditors: the case of the Czech international journal of auditing**", V2,N1, march,1998.
5.Teoh ,S, H. and T. J. Wong. " **The Accounting Review**" Perceived Auditor Quality and the Earnings Response Coefficient , 1993.